دور الالتزام بالاشتراطات البيئية الدولية فى تحسين القدرة التنافسية لصادرات المنسوجات المصرية في الفترة ما بين 2020-2010

The Role of Commitment to International Environmental Requirements in improving the Competitiveness of Egyptian Textile Exports in the Period between 2010-2020

د/ سناء محمد عبدالغنى

مدرس بقسم الاقتصاد – المعهد العالى للدراسات المتطورة بالقطامية

المستخلص

يعتبر الاهتمام بقضايا البيئة ذو أهمية كبيرة في الوقت الراهن لما تحمله البيئة من أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية، كما أن الإجراءات والسياسات البيئية مليئة بالمضامين الاقتصادية الهامة في الحاضر والمستقبل.

وفي ظل بعض الاتفاقيات الدولية كتحرير التجارة الدولية والاستثمار الأجنبى المباشر والاتفاقيات الإقليمية والدولية مما كان له الأثر على التشريعات والسياسات البيئية على التجارة والتنافسية الدولية، ظهر مفهوم التنافسية فى الاقتصاد المعاصر وأصبح له دوراً هاماً في بلورة التحديات التي تواجهها اقتصادات الدول والشركات في أسواق أكثر انفتاحاً وتأثراً بالتغيرات المحيطة به، ويعرض البحث مفهوم الاشتراطات البيئية الدولية ومفهوم القدرة التنافسية والوضع الحالى لصادرات المنسوجات المصرية ودور الاشتراطات البيئية الدولية فى تحسين القدرة التنافسية لصادرات المنسوجات المصرية، وتوصل البحث إلى تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بطبيعة العلاقة بين المعايير البيئية والقدرة التنافسية لصادرات المنسوجات المصرية بعد أن برزت المعايير البيئية كأحد الضغوط الحديثة الموجهة نحو تدفق الصادرات في الأسواق العالمية وأن زيادة القدرة التنافسية والنفاذ إلى الأسواق يتطلبان الاهتمام بمتطلبات التنمية ونقل التكنولوجيا

المناسبة وتطبيق المعايير البيئية والحفاظ على البيئة وحمايتها، كما توصل البحث إلى أنه تعاني العديد من الدول النامية – ومن بينها مصر– من تعطل طاقاتها الإنتاجية وفقدانها للميزة النسبية الناجمة عن وفرة المواد الخام والأيدي العاملة الرخيصة بسبب تدني مستوى الوعي البيئي وضعف الهياكل الإنتاجية وعدم القدرة على التخلي عن التكنولوجيا القديمة وبناء القدرات الفنية والإدارية اللازمة للنهوض بقطاع المنسوجات المصرية وأن الإدارة البيئية الرشيدة هي الإدارة التي تضع مكونات البيئة ومعطياتها والمحافظة عليها هدفاً استراتيجياً في إدارة منظومة العلاقة بين عناصر البيئة وبين طموحات التنمية بما يحقق التوازن بينها كما أن المعايير البيئية وما يرتبط بها من ضوابط واشتراطات تعد إحدى مقومات القدرة التنافسية لصادرات المنسوجات المصرية في الاقتصادات المتقدمة والنامية وأصبحت المواصفات البيئية شرطا أساسيا للقبول العالمي لصادرات الدولة، وأوصى البحث بضرورة اعتماد الشفافية والمهنية العالية في وضع المعايير البيئية لتحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها والحيلولة دون استخدامها كعوائق غير جمركية أمام تدفق التجارة الخارجية، وتوجيه السياسات الحكومية نحو النهوض بالطاقات الابتكارية والبنى التحتية والتكنولوجيا والعمل على الارتقاء بقدرات رأس المال البشري لتحقيق نتائج ايجابية في تحسين القدرة التنافسية، وضرورة تدخل الدولة بالشكل الذي ينظم آلية السوق ويحفز القطاع الخاص على إدماج البعد البيئي في رسم السياسات الإنتاجية، وضرورة إشراك المنظمات غير الحكومية المهتمة بالشأن البيئي والتجاري في الأخذ بزمام المبادرة لتوفير المعلومات عن المعايير البيئية العالمية واتاحتها للمنتجين لاسيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإقرار سياسة بيئية متناسقة ترتكز على منهجية واضحة وتضع في اعتبارها الأهداف الاقتصادية وخطط التنمية المستدامة، وضرورة إدخال الثقافة البيئية لدى المسئولين عن تخطيط السياسات التصديرية واتخاذ القرار الاقتصادي، والعمل على إدخال البعد البيئي في سياسات التصدير، وذلك لزيادة القدرة التنافسية من جهة، وتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى، وتوحيد التشريعات المختلفة التي تتصدى لموضوع حماية البيئة بحيث يتم تلافي أي تناقض أو تضارب بينها.

المصطلحات الأساسية: الاشتراطات البيئية الدولية، القدرة التنافسية، الميزة التنافسية، صناعة المنسوجات المصرية.

Abstract

Attention to environmental issues is great importance at the present time due to the economic, social and political dimensions that the environment bears. Environmental procedures and policies are full of important economic implications in the present and the future.

Some international agreements such as the liberalization of international trade, foreign direct investment and regional and international agreements, which had an impact on environmental legislation and policies on trade and international competitiveness, the concept of competitiveness appeared in the contemporary economy and has played an important role in crystallizing the challenges faced by the economies of countries and companies in more open and affected markets. The changes surrounding it, and the research presents the concept of international environmental requirements, the concept of competitiveness, the current situation of Egyptian textile exports, and the role of international environmental requirements in improving the competitiveness of Egyptian textile exports. The search reached that Environmental standards have emerged as one of the modern pressures directed towards the flow of exports in global markets, and that increasing competitiveness and market access require attention to development requirements, transfer of appropriate technology, application of environmental standards, and preservation and protection of the environment. Including Egypt - from the disruption of its production capacities and the loss of the comparative advantage resulting from the abundance of raw materials and cheap labor due to the low level of environmental awareness, weak production structures, the inability to abandon old technology and building the technical and administrative capacities necessary for the advancement of the Egyptian textile sector, and that rational environmental management is the administration that

puts The components and data of the environment and preserving them is a strategic goal in managing the system of relationship between the elements of the environment and the aspirations of development in order to achieve a balance between them. Environmental standards and the associated controls and requirements are one of the components of the competitiveness of Egyptian textile exports in the advanced and developing economies, and environmental specifications have become a prerequisite for global acceptance. For state exports, the research recommended the necessity of adopting transparency and high professionalism in setting environmental standards to achieve the goals for which they were set and to prevent them from being used as non-tariff obstacles to the flow of foreign trade, and to direct government policies towards promoting innovative energies, infrastructure and technology, and working on upgrading human capital capabilities to Achieving positive results in improving competitiveness, the need for state intervention in a way that regulates the market mechanism and stimulates the private sector to integrate the environmental dimension in the formulation of production policies, and the need to involve non-governmental organizations interested in environmental and commercial affairs in taking the initiative to provide information on global environmental standards and make it available to producers, especially Small and medium enterprises, adopting a coherent environmental policy based on a clear methodology and taking into account economic goals and sustainable development plans, and the need to introduce environmental culture among those responsible for planning export policies and making economic decision, and working to introduce the environmental dimension in export policies, in order to increase competitiveness on the one hand. On the other hand, promoting economic growth and achieving sustainable development, and unifying the various legislations that address the issue of environmental protection so as to avoid any contradiction or conflict between them.

Key Words: International environmental requirements, competitiveness, competitive advantage, the Egyptian textile industry

أولاً:مقدمة:

ترتبط القدرة التنافسية بإمكانية زيادة الصادرات في ظل تحديات السوق العالمية. لذلك ترتبط القدرة التنافسية بتعزيز مختلف الاستراتيجيات المتعلقة بالتكاليف والأسعار والإنتاج والتصدير(محمد سمير،2007، ص122)، إلا أن هذه القدرة التنافسية – وتحديداً لصناعة المنسوجات المصرية – قد واجهت تحديات ومعوقات ارتبطت باشتراطات ومتطلبات لتحقيق التنمية المستدامة وخاصة في ضوء تنامي ظاهرة استخدام المعايير البيئية كحواجز غير جمركية أمام تدفق التجارة الخارجية باعتبار أن هذه المعايير أصبحت متطلباً رئيسياً لحماية البيئة والمستهلكين في الدول المستوردة بعد أن بلغت المشكلات البيئية حدوداً فائقة.

تتنافس الدول لاكتساب أسواق لمنتجاتها السلعية والخدمية حول العالم، كما تسعى في الوقت ذاته إلى أن توفر لصناعتها القدرة على مواجهة نفاذ المنتجات الأجنبية إلى أسواقها المحلية، كما تسعى لتقديم سلع تتناسب مع تطلعات المستهلك وبالجودة المطلوبة بالإضافة إلى الالتزام بالمواصفات والاشتراطات البيئية العالمية وبالأسعار التنافسية التى تسمح بتزايد الإنتاجية والابتكارات في المنتجات والعمليات.

ثانياً: مشكلة البحث:

تتمسك الدول المتقدمة بشأن وارداتها من الدول المختلفة – وخاصة النامية – بالالتزام بمدى تطبيق الدول المصدرة لها بمقاييس ونظم إدارة الجودة البيئية عن طريق استخدامها لأساليب حماية تحت مسمى "الاشتراطات الصحية والبيئية"، ويأتي الالتزام بتلك الاشتراطات في ضوء السعي لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة كأحد أهم العقبات أمام الدول النامية – ومن بينها مصر – لنفاذ صادراتها للعديد من الأسواق الخارجية، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف قدرتها التنافسية على تسويق منتجاتها في تلك الأسواق العالمية .

لذا يمكن طرح مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي :

ما دور الاشتراطات البيئية الدولية فى القدرة التنافسية لصادرات المنسوجات المصرية؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي، التساؤلات الفرعية الآتية :

أ- ما هى الاشتراطات البيئية الدولية؟

ب-ما مفهوم القدرة التنافسية ؟

ج-ما الوضع الحالي لصادرات المنسوجات المصرية؟

ثالثاً: فرضية البحث:

تنطلق فرضيه البحث من خلال دور الالتزام بالاشتراطات البيئية الدولية، وما ينتج عنه من دور إيجابي فى تحسين القدرة التنافسية لصادرات المنسوجات المصرية.

يوجد علاقة بين الالتزام بالاشتراطات البيئية الدولية و تحسين القدرة التنافسية لصادرات المنسوجات المصرية.

رابعاً: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

أ- توضيح الاشتراطات البيئية الدولية.

ب-التعرف على مفهوم القدرة التنافسية.

ج- دراسة الوضع الحالي لصادرات المنسوجات المصرية.

د- دراسة دور الاشتراطات البيئية فى تحسين القدرة التنافسية لصادرات المنسوجات المصرية.

خامساً: أهمية البحث:

تتضمن الأهمية:

أ- العلمية: إسهام جديد في المكتبة العربية في موضوع جديد لم يتناول من قبل بكثرة، وهو الالتزام بالاشتراطات البيئية الدولية وذلك لحداثة الموضوع.

ب-العملية: يمكن للاقتصاد المصري تحقيق استفادة ومكاسب قصوى من الالتزام بالاشتراطات البيئية الدولية عن طريق الدراسة الدقيقة للدور الاقتصادي للالتزام بالاشتراطات البيئية الدولية وعلاقته بتحسين القدرة التنافسية لصادرات المنسوجات المصرية.

سادساً: حدود البحث:

أ- المكانية: جمهورية مصر العربية.

ب-الزمنية: تحليل بيانات صادرات المنسوجات المصرية من 2010 وحتى 2020، حيث أن تلك الفترة التي بدأ بها تزايد الإهتمام بالاشتراطات البيئية الدولية في الصناعة المصرية.

سابعاً: الدراسات السابقة:

من إطلاع الباحث على الدراسات السابقة المرتبطة بدور الالتزام بالاشتراطات البيئية الدولية في تحسين القدرة التنافسية لصادرات المنسوجات واستطاع الباحث التوصل إلى بعض من هذه الدراسات والتى يمكن إيضاحها فيما يلى في المحاور التالية:

أ- دراسات تناولت الاشتراطات البيئية والقدرة التنافسية.

ب-دراسات تناولت المنسوجات المصرية.

أ- دراسات تناولت الاشتراطات البيئية والقدرة التنافسية:

1-دراسة (Jesus Alqezar and Jens Johansen،2010):

بعنوان:

«How do national economic competitiveness indices view human capital? », European Journal of Education, 45(2).

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة القدرة التنافسية الاقتصادية و السياسات الاقتصادية الوطنية والإقليمية والعالمية لمختلف الدول ولاسيما النامية منها. وكيفية تحديد القدرة التنافسية الوطنية وقياسها، بالاعتماد على المنتدى الاقتصادى العالمى، والمعهد الدولى للتنمية الإدارية، مع التركيز بشكل خاص على المؤشرات التى تعتمد على التعليم والتدريب ومقارنتها بين مختلف الدول المتقدمة و النامية وتوضيح أهميتها في زيادة القدرة التنافسية و تحسينها.

وتوصلت الدراسة إلى أن:

1- من خلال الاعتماد على رأس المال البشرى يمكن للبلدان أن تحسن من ترتيبها التنافسى على المستوى العالمى من خلال التركيز على جهود الإصلاح في رفع جودة التعليم وعلى توسيع فرص الحصول على التعليم والتدريب، إلا أن هذا الأمر يختلف ما بين الدول النامية والمتقدمة وأنها غير متساوية بين هذه الدول.

2- البلدان النامية التى تمر بمرحلة انتقالية ستستفيد أكثر نسبياً من تحسين نظم التعليم والتدريب في زيادة قدرتها التنافسية وذلك مقارنة مع الدول المتقدمة.

2- دراسة (ظافر محمد،2015):

بعنوان: القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية، رسالة دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد، سوريا.

هدفت هذه الدراسة إلي توضيح مفهوم التنافسية وتعريفها وكيفية قياسها، بالإضافة إلى تأثر مفهومها بالبيئة الاقتصادية العالمية، ودراسة واقع وتنافسية المنتجات القطنية السورية من خلال التعرف على القاعدة التى تبنى عليها هذه المنتجات ووضعها في الأسواق الدولية ومدى تأثرها بالاتفاقيات الاقتصادية الدولية والإقليمية والثنائية، ومعرفة نقاط القوة والضعف التى تتمتع بها المنتجات القطنية السورية وذلك من أجل تلافي الضعف والتأكيد على نقاط القوة بما يضمن زيادة قدرتها التنافسية، ودراسة أثر زيادة تنافسية المنتجات القطنية السورية على بعض القطاعات الاقتصادية في سوريا، بالإضافة إلى وضع أسس تضمن زيادة القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية واستمراريتها على الساحة الدولية.

وتوصلت الدراسة إلى أن:

1- توافر الإمكانية لسوريا في ظل الاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية الموقعة عليها أو التى تسعى إلى توقيعها في التوسع أمام الصادرات في المنتجات القطنية السورية في الأسواق الخارجية.

2- هناك صعوبة لسوريا في مجال التخصص والتنافس في السوق المحلية والدولية في المنتجات القطنية تجاه بعض الدول المدروسة كمصر وتركيا والاتحاد الأوروبي.

3- تمتلك سوريا مزايا أفضل من بقية الدول المقارنة في تصدير المنتجات القطنية إلى مختلف دول العالم بفضل الميزة النسبية الظاهرة التى تمتلكها.

4- حصة سوريا في السوق الدولية للمنتجات القطنية ضعيفة على الرغم من تحسنها خلال الفترة المدروسة.

5- جميع الدول المدروسة تسبق سوريا في المؤشرات المتعلقة بالجاهزية التكنولوجية والابتكار، وبالتالى فإن سوريا تعاني من ضعف في قدرتها على الاستفادة من التكنولوجيا المتاحة وتوظيفها وتوطينها بشكل مناسب بما يعزز التنافسية.

3- دراسة (أحمد منصور،2017):

بعنوان: أثر تطبيق معايير الجودة البيئية على القدرة التنافسية للصادرات الزراعية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس.

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق معايير الجودة البيئية على القدرة التنافسية للصادرات، وذلك من خلال التعرف على أهم معايير الجودة وتصنيفها وأثرها على التجارة الدولية، بالإضافة إلى دراسة أثر التطبيق الناجح لمعايير الجودة البيئية على الشركات العاملة في مجال التصدير وتأثيره على القدرة التنافسية، ودراسة محددات تنمية الصادرات وإمكانية النهوض بها.

وتوصلت الدراسة إلى أن:

1- لا توجد فروق جوهرية بين الشركات المطبقة لمعايير الجودة والشركات غير المطبقة من حيث تكلفة المنتج.

2- لا توجد فروق جوهرية بين الشركات المطبقة لمعايير الجودة والشركات غير المطبقة من حيث القرارات التسويقية.

3- لا توجد فروق جوهرية بين الشركات المطبقة لمعايير الجودة والشركات غير المطبقة من حيث أداء الموارد البشرية.

ب- دراسات تناولت المنسوجات المصرية:

1- دراسة (أحمد دسوقي،2001):

بعنوان: نظم الإدارة البيئية للحد من التلوث الصناعى في جمهورية مصر العربية – دراسة حالة قطاع المنسوجات، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

هدفت إلي التعرف على الأبعاد المختلفة لمشكلة التلوث الصناعى ونظم الإدارة البيئية للحد من هذا التلوث، والتعرف على المحددات البيئية اللازمة لمعاونة المنشأت الصناعية في قطاع المنسوجات لتحقيق الالتزام البيئى من خلال تطبيق نظم الإدارة البيئية.

وتوصلت الدراسة إلى أن:

1- أهمية مدخل نظم الإدارة البيئية للحد من مشكلات التلوث الصناعى وتحقيق الالتزام البيئى.

2- إدماج بعض أدوات مدخل نظم الإدارة البيئية داخل التشريعات البيئية في عدد كبير من الدول كمدخل لتحقيق التزام المنشأت بها وتطبيقها.

2- دراسة (ولاء عبدالله،2013):

بعنوان: القدرة التنافسية للصناعة النسيجية القطنية في مصر بين النظرية والتطبيق، المجلد 37، العدد 4، كلية التجارة – جامعة المنصورة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الصناعة النسيجية القطنية في مصر، بالإضافة إلى تحديد سبل زيادة قدرة هذه الصناعة التنافسية، وذلك من أجل الاسترشاد بها في إتخاذ القرارات الخاصة بالصناعة محل البحث، وذلك حماية للاقتصاد المصرى لما تشكله هذه الصناعة من نصيب

الأسد في الاقتصاد المصرى من حيث الانتاج والعمل والصادرات والقيمة المضافة والأجور، ومالها من علاقات أمامية وخلفية ممتدة لكافة القطاعات الاقتصادية الأخرى، ووضع استراتيجية لتنمية القدرة التنافسية للصناعة والحفاظ عليها وزيادتها، لمواجهة التنافس الخارجى من ناحية، ورفع كفاءة صادراتها من ناحية أخرى.

وتوصلت الدراسة إلى أن:

1- توافر خطوط نقل منتظمة مع توافر خدمات الشحن والتفريغ بتكلفة منخفضة من شأنه دعم القدرة التنافسية لمنتجات الصناعة النسيجية المصدرة.

2- يعد توفير التمويل اللازم من أهم السياسات المالية التى تتبعها الدول لتنمية صادراتها.

3- تطوير الإطار المؤسسي للصناعة النسيجية في مصر.

3- **دراسة (أيمن صفوت،2019):**

بعنوان: دراسة اقتصادية لمنظومة القطن المصرى، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الزراعة – جامعة أسيوط.

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على تطور مكانة محصول القطن في مصر وتداعياتها على منظومة صناعة القطن وتحقيقاً لذلك تلقى الدراسة الضور على الجوانب التالية:

1- المعالم الرئيسية المحلية في تسويق القطن.

2- إمكانية الاستفادة من إعادة تخطيط تجارة مصر العالمية للقطن ودوره في التجارة الخارجية.

اعتمدت هذه الدراسة على العديد من البيانات الاحصائية كبيانات الأنشطة التجهيزية للمنتجات القطنية على المستوى المحلى وفي بيانات إنتاج القطن على المستوى العالمى.

وتوصلت الدراسة إلى أن:

1- تركيز زراعة القطن في المحافظات ذات الكفاءة الانتاجية يؤدى إلى زيادة كلاً من الناتج الكلى وصافى العائد من محصول القطن.

2- علاج نواحى القصور في السياسات الحكومية المختلفة المتعلقة بمحصول القطن، بالعمل على توفير الاستثمارات الازمة لاجراء البحوث المتعلقة باستنباط أصناف جديدة عالية الإنتاجية ومقاومة للأمراض.

3- ضمان توفير المساحة المطلوب زراعتها بالأقطان طويلة التيلة بما يكفى احتياجات الأسواق العالمية التقليدية للقطن المصرى عن طريق تشجيع الزارع ومده بمستازمات الإنتاج كالتقاوى المحسنة و المستنبطة حديثاً.

4- تفعيل دور الجهاز الإرشادى للقيام بدوره المنوط به للنهوض بهذا المحصول الهام.

4- دراسة (محمود بغدادى،2020):

بعنوان: الأثار الاقتصادية لاتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة(QIZ) على محصول القطن المصرى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الزراعة – جامعة أسيوط.

هدفت الدراسة إلى دعم الدولة لصناعة الغزل والنسيج والتعويض عن الانخفاض في حجم الصادرات الذى سيحدث نتيجة لتوصل منطقة منظمة التجارة العالمية إلى انهاء نظام الحصص وتحرير نظام تجارة المنسوجات فمع بداية عام 2005 كانت اتفاقية الكويز مع كلاً من الولايات المتحدة والأردن واسرائيل، حلاً سريعاً لتقليص العمالة فى صناعة الغزل والنسيج، وقد اعتمدت الدراسة على البحث المكتبى والدراسات النظرية والعملية الخاصة بالمناطق الصناعية المؤهلة، والنشرات الاقتصادية التى ينشرها البنك الأهلى، وتم استخدام التحليل الكيفى والذى يعد أحد الأدوات الرئيسية للمنهج الوصفى، كما تم الاعتماد على التحليل الكمى الذى يعد أحد الأدوات الرئيسية للمنهج التحليلى عند تحليل البيانات المنشورة عن القطن.

وتوصلت الدراسة إلى أن:

1- ضرورة وضع الدولة اتفاقية للقطن المصرى انتاجاً وتصنيعاً وتسويقاً وتصديراً.

2- تطوير البرامج والسياسات المتعلقة بالقطن المصرى وتصديره.

3- تحسين القدرة التنافسية للشركات المحلية وتنمية الروابط التعلقدية بين الشركات الصغيرة و الكبيرة.

التعليق على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة فى مجملها أهمية صناعة المنسوجات في الاقتصاد المصرى في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية والمعوقات الداخلية التى تواجه الصناعة، وبينت القدرة التنافسية لصناعة المنسوجات المصرية، وجاء البحث الحالى لاستكمال مسيرة الدراسات السابقة من خلال توضيح الاشتراطات البيئية الدولية ودروها فى تحسين القدرة التنافسية لصادرات المنسوجات المصرية.

بعد سرد الباحثة لبعض الدراسات السابقة التى لها علاقة بموضوع البحث، وجدت الباحثة أن هناك اختلاف بين البحث الحالى وبين الدراسات السابقة حيث:

أ- اهتمت الدراسات السابقة بدراسة المنسوجات كقطاع صناعى ومدي تأثرة بنظم التصنيع والإدارة وكيفية تطوره وتحسين مدخلاته من الأقطان وأيضاً عن الصادرات بشكل عام ومدى تأثيرها على الاقتصاد وإدخال العملة الأجنبية كحصيلة أو إيرادات للدولة.

ب-أما البحث الحالى فهو يبحث في دور الاشتراطات البيئية الدولية فى تحسين القدرة التنافسية لصادرات المنسوجات المصرية.

ج- أيضا يختلف البحث الحالى عن الدراسات السابقة، حيث يبحث الدور البيئى فى الصادرات المصرية من المنسوجات وهو ما لم يتطرق إليه أحد في الدراسات السابقة.

د- وحيث أن العلم تراكمى فإن الباحثة تبدأ من حيث انتهى الباحثون السابقون، حيث يقوم البحث باستكمال ما سبق في الدراسات السابقة من الاهتمام بالصادرات المصرية وخاصة قطاع المنسوجات كأحد قطاعات التصدير الهامة لمصر والتى لها ميزة تنافسية عالية بين دول العالم وقياس دور الاشتراطات البيئية الدولية فى تحسين القدرة التنافسية لصادرات المنسوجات المصرية.

ثامناً: منهج البحث:

نظراً لطبيعة موضوع البحث، فقد تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي، فضلاً عن استخدام المنهج الاستنباطي من خلال تناول البحث لبعض المفاهيم الخاصة بموضوع البحث.

تاسعاً: خطة البحث:

تكونت خطة البحث من المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الإطار النظري للاشتراطات البيئية الدولية والقدرة التنافسية.

المبحث الثاني: تحسين القدرة التنافسية لصناعة المنسوجات وأهميتها.

المبحث الأول : الإطار النظري للاشتراطات البيئية الدولية والقدرة التنافسية

أ- مفهوم الاشتراطات والمعايير البيئية الدولية : (الاسكوا،2005، ص10)

تعرف الاشتراطات والمعايير البيئية الدولية علي أنها تلك التدابير التى ينبغى الالتزام بها، ويمكن أن يكون المعيار طواعياً أو إلزامياً، ومن الناحية القانونية تبقى المعايير طواعية إلى أن تصبح إلزامية عند اعتمادها كنظام فنى تفرضه الحكومات محلياً أو دولياً، ومن الشروط الأساسية لشفافية فعالية المعايير إشعار الشركاء التجاريين بها وتوزيع المعلومات بشفافية على المعنيين، وتقوم منظمة التجارة العالمية بإلزام الدول بتبليغ المنظمة بأى معيار يقترح اعتماده لما في ذلك من أثار على التجارة مما يتيح للأعضاء طلب تغييرات أو توضيحات في المعيار المقترح، وتنقسم المعايير البيئية إلى نوعين:

1- **النوع الأول** يتعلق بنوعية البيئة حتى تحافظ على عناصرها الأساسية بإستخدام العديد من الأدوات منها ما يتعلق بالاستهلاك والأخر يتعلق بالإنتاج.

2- **النوع الثاني** يتعلق بإستخدام طرق محددة مختلفة لخفض التلوث، وطرق أخرى تتعلق بأسلوب الإنتاج، وتستهدف جميعها حماية البيئة من الأضرار أو تحقيق أغراض تجارية حيث تستخدم كإجراءات حمائية مقنعة حفاظاً على ميزة نسبية معينة.

تركز المعايير البيئية المتعلقة بالمنتجات على الشروط التى ترتبط بعملية الإنتاج وتحليل دورة المنتج بدأً من طريقة الحصول عليها بالإضافة إلى عملية الإنتاج والإجراءات المرتبطة بتطبيق هذه الشروط، وتشمل المعايير البيئية الخاصة بعملية التعبئة والتغليف للمواد التى يعاد تدويرها مع تحديد الحدود القصوى المسموح بها للرواسب المتبقية من المبيدات والأصباغ وغيرها من

المواد الضارة بالبيئة، التى يمكن أن تسري للتربة ويكون لها أثاراً ضارة على صحة الإنسان. (OECD،1999، ص9)

ب- أنواع الاشتراطات والمعايير البيئية:

تلك الشروط التي يجب توافرها في المنتجات سواء في مدخلات إنتاجها أو المواد المكونة لها أو في أساليب إنتاجها وطريقة تغليفها وكذلك المواصفات المحددة لكميات الملوثات الخارجية أثناء العملية الإنتاجية وكيفية التعامل معها، ويقصد بها المعايير أو الاشتراطات البيئية تلك الشروط الواجب توافرها في المنتجات بهدف ضمان عدم تلويثها للبيئة. (عبدالعزيز مخيمر،1996، ص216-217)

1- معايير واشتراطات نوعية البيئة :

وهى التي تعين الحدود القصوى للتلوث التي لا ينبغي تجاوزها في الوسط المستقبل للتلوث أو في جزء منه، وتستخدم العديد من الأدوات لتحقيقها، ويتعلق بعضها بالإنتاج والبعض الأخر بالاستهلاك، وهي تعد معايير عامة تصف حالة البيئة .

2- معايير واشتراطات الانبعاث :

وهي تحدد كميات الملوثات أو درجة تركيزها التي تنبعث من مصدر أو مادة معينة، خلال وحدة زمنية معينة، أو أثناء دورة تشغيل معينة، ومن تم يكون تأثيرها كبير على طرق الإنتاج التي يجب أن تعدل من خلال طرق إنتاج معينة تقلل التلوث، وتطبق معايير الانبعاث عادة على المنشآت الثابتة كالمصانع أو محطات القوى الحرارية.

3- معايير واشتراطات العمليات والإنتاج:

وهي التي تنظم الكيفية التي ينبغي أن تنتج بها السلع، وتصف الطرق والأساليب الواجب استخدامها في عمليات الإنتاج، مثل نوع التكنولوجيا والآلات والمعدات المستخدمة ومدى

ملائمتها، كما تشتمل أيضا على نسب الانبعاث والقواعد التي ينبغي مراعاتها في استغلال المنشآت الثابتة وكيفية تصميم هذه المنشآت.

4- معايير واشتراطات المنتجات: (السيد أحمد،2000، ص79)

وهي تطبق بغرض منع التدهور البيئي أو حماية المستلهكين من التلوث البيئي المباشر، أي أن هذه المعايير تهدف إلى حماية البيئة من الأضرار التي تحدث من استعمال أو استهلاك سلعة أو منتج ما، نظراً لما قد يصدر عنه أو يحتويه من مواد مضرة بالإنسان والحيوان أو النبات أو يخل بالتوازن الدقيق الذي يربط بين عناصر النظام البيئي، وتقوم هذه المعايير بتحديد ووصف ما يلى :

أ- الخصائص الطبيعية والكيميائية للمنتجات، وخاصة التي تشير إلى ما تحتويه من مواد ملوثة ومضرة .

ب-القواعد الخاصة بشروط التعبئة والتغليف وعرض سلعة معينة لحماية المستهلكين .

ج- مستويات الملوثات المنبعثة والتي تحدثها سلعة معينة خلال عملية الاستعمال .

د- النسب القصوى المسموح بها من السموم الصناعية والكيماويات في المنتجات .

هـ-كيفية التخلص والتصرف في المنتج بعد استخدامه كإعادة التدوير أو إعادة الاستخدام.

5- **معايير واشتراطات الأداء:**

وهي تتطلب أنشطة معينة كالتقييم البيئي، والذي غالباً ما يعمل على تحسين إدارة البيئة.

ج- أسباب اختلاف استخدامات الاشتراطات البيئية بين الدول : (كمال ديب،2009)

1- مستوى وطبيعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى كل دولة:

وجود التباين فى التفضيلات الاجتماعية لكل دولة الناتج عن اختلاف مستويات الدخول بين البلدان وأيضاً مستويات التعليم، فعلى سبيل المثال ما يصلح للدول المتقدمة قد لا يصلح للدول النامية، وهذا ما يفسر تمسك بعض الدول وتساهل البعض الأخر في الالتزام بتطبيق الاشتراطات والمعايير البيئية.

2- الأهداف التى تسعى إليها كل دولة:

قد يكون الهدف لدى الدولة بيئياً بحتاً للحفاظ على البيئة بغض النظر عن أى مكاسب مادية، وقد يكون أيضاً للتأثير على التجارة الدولية في محاولة للسيطرة وزيادة القدرة التنافسية للدولة أو للحصول على دخل مالى أعلى.

3- التأثير على البيئة ومستويات الأضرار التى لحقت بالبيئة:

كلما كانت الأضرار كبيرة ومؤثرة بيئياً كلما أصبحت الدولة في أشد الحاجة إلى اتخاذ اجراءات سريعة ومشددة لحل مشكلة التدهور البيئى والحد من الأضرار قدر المستطاع.

4- قدرة الدولة التنظيمية:

بمعنى إمكانيات الدولة على الرصد والمراقبة وضمان تنفيذ السياسات البيئية التى أقرتها الدولة، وهذا يتوقف على قدرة وإمكانيات الدولة سواء البشرية من عمالة مؤهلة لذلك أو المالية إذا كانت كافية لتنفيذ ذلك أو وجود تكنولوجيا متقدمة للمساندة فى هذه العملية من رصد ومراقبة وتصحيح.

5- مدى تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادى بالدولة:

حيث أنه كلما تدخلت الدولة في النشاط الاقتصادى بشكل أكبر كلما زاد اعتمادها على الأساليب التنظيمية للسوق وكلما كانت بعيدة عن التدخل في النشاط الاقتصادى كلما زاد اتجاهها نحو ترك السوق للأساليب الاقتصادية وقوى العرض والطلب.

6- قدرة التمثيل الطبيعية للدولة:

يقصد بها قدرة الدولة على تحويل النفايات والمخلفات وجعلها غير ضارة بيئياً وهذا يتوقف على حجم الموارد الطبيعية القادرة على التجدد تلقائياً التى تمتلكها الدولة.

يمكن إجمال ماسبق في أن الاشتراطات والمعايير البيئية هى مجموعة من اللوائح والقوانين والإجراءات التى تستخدمها الدول المختلفة للحفاظ على البيئة من التلوث ومصادره المختلفة، حيث يمكن أن تستخدمها الدولة كوسيلة ناجحة للحفاظ على صناعات الدول المحلية لمنتجاتها ضد السلع المستوردة وذلك عن طريق التشدد فى استخدامها مما يجعلها عائق أمام السلع المستوردة من خارج البلاد التى لا تطبقها وبالتالى فهى تؤثر بشكل كبير على التجارة الدولية وقد تفيد دول بعينها دون الأخرى عن طريق مدى الالتزام بها.

د- <u>مفهوم القدرة التنافسية للدول:</u> (وديع محمد،2003، ص5)

يرى Aldington بأن تعريف التنافسية لأمة ما هو قدرتها على توليد الموارد اللازمة لمواجهة الحاجات الوطنية، وهذا التعريف مكافئ لتعريف تبناه Lodge and Scott وهو "إن التنافسية لبلد ما هي قدرته على خلق وإنتاج و توزيع المنتجات أو الخدمات في التجارة الدولية بينما يكسب عوائد متزايدة لموارده."

إذا كان أحد تعاريف التنافسية أنها "قدرة البلد على توليد نسبي لمزيد من الثروة بالقياس إلى منافسيه في الأسواق العالمية"، فان التنافسية العالمية للمنتج والعمليات ذات الصفة العالمية هي القدرة على إيجاد منتجات قابلة للتسويق، جديدة وعالية الجودة، و سرعة إيصال المنتج إلى السوق، و بسعر معقول، بحيث أن المشتري يرغب بشرائها في أي مكان في العالم .

تتمركز بعض التعاريف أساسا على ميزان المدفوعات، وأخرى تطبق عدة مئات من المؤشرات الموضوعية والذاتية لتقييم ما إذا كان البلد يولد نسبيا من الثروة في الأسواق الدولية أكثر مما يولده منافسوه و القدرة على الحفاظ على حصص الأسواق، في الوقت ذاته القدرة على توفير مداخيل مستديمة أعلى وعلى تحسين المعايير الاجتماعية والبيئية.

تشترك اغلب التعاريف المستعرضة آنفا في نقاط مشتركة تتمثل في قدرة المؤسسات على النفاذ إلى الأسواق الخارجية بمنتجات عالية الجودة وبأقل التكاليف، وأن يظهر أثر ذلك في تحسن الناتج الداخلي الخام والذي بدوره يزيد في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، لذلك فإننا نحاول إعطاء تعريف للتنافسية يتلخص في "التنافسية هي قدرة الحكومات على توفير ظروف ملائمة تستطيع من خلالها المؤسسات العاملة في إقليمها النفاذ بمنتجاتها إلى الأسواق الخارجية، بغية زيادة نمو معدل الناتج الداخلي الخام".

هـ-**أنواع التنافسية للدول:** (نوير طارق،2002، ص5)

تميز العديد من الكتابات بين عدة أنواع من التنافسية هي:

1- تنافسية التكلفة أو السعر : فالبلد ذو التكاليف الأرخص يتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل ويدخل هنا أثر سعر الصرف.

2- التنافسية غير السعرية : باعتبار أن حدود التنافسية معرفة بالعديد من العوامل غير التقنية و غير السعرية، فإن بعض الكتاب يتكلمون عن المكونات غير السعرية في التنافسية .

3- التنافسية النوعية: و تشمل بالإضافة إلى النوعية و الملائمة عنصر الإبداع التكنولوجي، فالبلد ذو المنتجات المبتكرة وذات النوعية الجيدة، و الأكثر ملائمة للمستهلك و حيث المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق، يتمكن من تصدير سلعة حتى ولو كانت أعلى سعر من سلع منافسة.

4- التنافسية التقنية : حيث تتنافس المشروعات من خلال النوعية في صناعات عالية التقنية.

ويميز تقرير التنافسية الكونية للمنتدى الاقتصادي العالمي 2000 WEF التنافسية الظرفية أو الجارية ودليلهاCCI ، و تركز على مناخ الأعمال وعمليات المؤسسات وإستراتجياته، وتحتوي على عناصر مثل : التزويد، التكلفة، النوعية، والحصة من السوق، وبين التنافسية المستدامة و

دليلهاGCI ، وتركز على الإبداع التكنولوجي ورأس المال البشري والفكري، وتحتوي على عناصر مثل التعليم ورأس المال البشري و الإنتاجية، مؤسسات البحث و التطوير، الطاقة الإبداعية، الوضع المؤسسي، وقوى السوق. (نوير طارق،2002، ص5)

تدفع الأبعاد الأساسية في التنافسية إلى الاهتمام بجوانب عديدة منها:

أ- مستوى التحليل : اعتبارا من مستوى المشروع أو المنتج إلى مستوى القطاع ثم مستوى البلد وحتى على مستوى الإقليم.

ب-الشمول : هي تحقيق الأهداف بأقل التكاليف، والفعالية و الاختيار الصحيح للغايات.

ج- النسبية : حيث أن التنافسية في جوهرها تعني مقارنة نسبية بين الاقتصاديات سواء كانت بلدانا أو مؤسسات أو أقسام في المؤسسة الواحدة، أو بين فترتين زمنيتين وهو ما يثير مسألة فقدان التنافسية والديناميكية، كما يفسر اهتمام تقرير WEF بجانب نمو التنافسية مقابل التنافسية الجارية في عدديه الأخيرين. أو تعني المقارنة النسبية بالقياس إلى وضعية افتراضية مستهدفة وتكون معرفة جيداً.

و- أوجه المقارنة بين الميزة التنافسية والقدرة التنافسية:

ويوضح الجدول التالي أوجه المقارنة بين الميزة التنافسية والقدرة التنافسية:

جدول رقم (1)

أوجه المقارنة بين الميزة التنافسية والقدرة التنافسية

يمكن الاستنتاج من خلال الجدول السابق أن الفروق والتشابهات بين مفهومي الميزة التنافسية

أوجه المقارنة	الميزة التنافسية	القدرة التنافسية
المفهوم	هي تميز تنفرد به المنظمة عن غيرها من المنظمات العاملة في نفس المجال، حيث تتمكن المنظمة من خلال هذه الميزة من تقوية وتعزيز مركزها التنافسي وزيادة الحصة السوقية.	هي ميزة أو عنصر تفوق للمنظمة تتمكن من خلاله من التفوق على المنافسين، وترتبط بحجم الميزة التنافسية ونطاق التنافس.
مصادرها	السلعة أو الخدمة – الترويج – التقنية – البحوث – الموارد البشرية.	إزاحة المنافسين – حصة سوقية أكبر – وضع رؤية لتشكيلة المنتجات – القدرة على التمويل – تحقيق رغبات العملاء – كفاءة التوظيف للمال والعمالة.
بداية تكوينها	من داخل المنظمة إلى خارجها.	من داخل المنظمة إلى خارجها، وبنطاق أوسع.

والقدرة التنافسية، حيث تبين أن الميزة التنافسية هي خاصية تتميز بها المنظمة عن غيرها من المنظمات المنافسة الأخري، أما القدرة التنافسية فهي عنصر أو مجموعة من العناصر والقدرات الذاتية التي تساعد المنظمة علي التفوق علي المنظمات المنافسة، وبالنسبة لمصادر الميزة التنافسية فتتمثل في السلعة المنتجة وأساليب ترويجها والتقنية المستخدمة للتصنيع والبحوث والمورد البشري، بينما مصادر القدرة التنافسية فهي تشكيلة المنتجات والقدرات التمويلية التي

تمتلكها المنظمة، بالإضافة إلي تحقيق رغبات وتطلعات العملاء وكفاءة استخدام موارد المنظمة المالية والبشرية.

يتشابه المفهومان في بداية التكوين، فكلاهما يبدأ من داخل المنظمة إلي خارجها، ولكن في القدرة التنافسية علي نطاق أوسع، ويتشابهان أيضا في أنهما يتكونان من عنصر أو أكثر من مصادرهما.

لذا رغبت الباحثة في توضيح الفروق والتشابهات بينهما للفصل بين المفهومين، خصوصا لكثرة الخلط بينهما ولاهتمام البحث بتوضيح مفهوم القدرة التنافسية وإزالة الغموض تجاهه وجعله أكثر وضوحاً.

ز- محددات القدرة التنافسية: (Hao Ma،2004، ص907-924)

1- **الإبداع والابتكار (Creation & Innovation):** من خلال إبداع منتجات جديدة وفتح أسواق جديدة، وهيكل تنظيمي فعّال، وتعلّم تنظيمي، وثقافة مميزة للمنظمة، وممارسات إبداعية للموارد البشرية.

2- **المنافسة (Competition):** من خلال الموقف بين المنافسين، واتباع استراتيجيات المنافسة المناسبة للموقف الداخلي والخارجي للمنظمة.

3- **التعاون (Cooperation):** من خلال تحديد الموقف الحالي للمنظمة، وتجميع الموارد وتقاسم المخاطر، ومشاركة المهارات والموارد التكميلية، والتعلّم من الشركاء، وتكوين وبناء التحالفات.

4- **المشاركة في الاختيار (Co-option):** من خلال التفاوض مع الجهات الحكومية، واسترضاء أصحاب المصالح مع المنظمة، ومشاركة العملاء في الاختيار.

المبحث الثاني: تحسين القدرة التنافسية لصناعة المنسوجات وأهميتها

تعرض الباحثة الأهمية النسبية والتنافسية الدولية لقطاع المنسوجات وذلك عن طريق ما يلى:

أ- دراسة صادرات القطاعات التحويلية المصرية و دراسة نسبة صادرات المنسوجات إلى الصادرات المصرية.

ب- دراسة صادرات المنسوجات المصرية.

ج- دراسة التوزيع الجغرافى لصادرات المنسوجات المصرية.

د- دراسة إجمالى عدد العاملين بقطاع المنسوجات في مصر بالنسبة لباقى القطاعات الأخرى.

يعد قطاع الصناعات النسيجية المصرية من القطاعات ذات الاهمية النسبية المرتفعة ومع ذلك فإنه يعانى الكثير من نواحى القصور، والتى أحد أسبابها ضعف انتاجية العامل وارتفاع تكاليف الإنتاج مما يؤثر على القدرة التنافسية لهذه الصناعة داخل الأسواق المحلية والعالمية، وذلك ما سيوضح بدراسة البيانات التالية:

أ-دراسة صادرات القطاعات التحويلية المصرية ودراسة نسبة صادرات المنسوجات إلى الصادرات المصرية.:

يوضح الجدول التالي أهمية صناعة المنسوجات فى صادرات مصر مقارنة بصادرات السلع الصناعية الأخرى.

جدول رقم (2)

صادرات قطاع المنسوجات مقارنة بصادرات السلع الصناعية الأخرى بدون (البترول الخام

القيمة بالمليون دولار

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المواد الغذائية	900.9	1178.1	1077.1	1320	1618.7	1772.4	2812.7	3005	3118.2	3367.2	3401.4
الحبوب ومنتجات المطاحن	441.7	243.7	156.9	230.3	204.8	342.6	268.3	224	295.5	318	362.3
المنسوجات ومصنوعتها	1662.3	2216.5	1895.2	2037.7	1969.8	1980.8	1731.1	1853.7	2118.9	2198	2214
الصناعات الكيماوية	2126.7	2856.3	2617	2587.2	2283	1863.9	1772.7	2237.4	2736.1	2818.4	2986.5
الاجهزة الكهربائية	791.2	754.8	744.2	550.2	849.4	1202.8	2069.3	1927.3	2240	2107.1	2302.4
المعادن ومنتجاتها	1876.2	2102.5	1704.6	1585.2	1526.8	1209.8	654.5	1292	1608.3	1520.5	1597.8
المركبات والعربات ووسائل النقل الاخري	806.6	892.9	277.3	235.1	304.3	264.8	355.1	373.4	226	385.3	391.1

والمواد **البترولية) في الفترة من عام 2010 إلى عام 2020**

فيما يلى تحليل لبيانات صادرات المنسوجات المصرية مقارنة بصادرات السلع الصناعية الاخرى

(بدون البترول الخام والمواد البترولية)

جدول رقم (3)

نسب صادرات قطاع المنسوجات مقارنة بنسب صادرات السلع الصناعية الأخرى

بدون (البترول الخام *والمواد* البترولية)

في الفترة من عام 2010 إلى عام 2020

ويوضح الجدول السابق أن:

فى عام 2010 تأتى صناعة المنسوجات فى المرتبة الثالثة بين صادرات الصناعات الأخرى

القيمة بالنسبة المئوية

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
واد الغذائية	%10.5	%11.5	%12.7	%15.5	%18.5	%20.5	%29.1	%27.5	%25.3	%26.5	%25.7
الحبوب	%5.1	%2.4	%1.9	%2.7	%2.3	%4	%2.8	%2	%2.4	%2.5	%2.7
منسوجات	%19.3	%21.6	%22.4	%23.8	%22.5	%23	%17.9	%17	%17.2	%17.3	%16.7
صناعات الكيماوية	%24.7	%27.9	%30.9	%30.3	%26	%21.6	%18.3	%20.5	%22.2	%22.2	%22.5
الاجهزة الكهربائية	%9.2	%7.4	%8.8	%6.4	%9.7	%13.9	%21.4	%17.7	%18.2	%18.6	%17.4
المعادن ومنتجاتها	%21.8	%20.5	%20.1	%18.6	%17.4	%14	%6.8	%11.9	%13	%10	%12.1
لمركبات	%9.4	%8.7	%3.3	%2.8	%3.5	%3	%3.7	%3.4	%1.8	%3	%3

حيث تصل نسبتها إلي 19.3%، ثم تحتل المرتبة الثانية من بين صادرات الصناعات الأخرى

خلال الأعوام من 2011 إلى 2013 على التوالى حيث وصلت نسبتها فى 2011 إلى 21.6% ثم ارتفعت فى عام 2012 ووصلت إلى 22.4% ثم واصلت الارتفاع إلى 23.8% فى عام 2013، وواصلت فى المرتبة الثانية عام 2014 بنسبة 22.5%، ثم تأتى فى المرتبة الاولى عام 2015 حيث كانت النسبة 22.9%.

ثم احتلت المرتبة الرابعة خلال الأعوام من 2016 إلى 2020 على التوالى، حيث كانت النسبة 17.9% فى عام 2016 ثم انخفضت إلى 17% فى عام 2017، ثم عاودت الارتفاع فى عام 2018 وارتفعت إلى 17.2% ثم واصلت الارتفاع الى 17.3% فى عام 2019 ثم انخفضت فى عام 2020 لتصل إلى 16.7%.

ب–دراسة صادرات المنسوجات المصرية:

جدول رقم (4)

إجمالى صادرات قطاع المنسوجات

في الفترة من عام 2010 إلى عام 2020

القيمة بالمليون دولار

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الإجمالي	1662.3	2216.5	1895.2	2037.7	1969.8	1980.8	1731.1	1853.7	2118.9	2198	2214

المصدر: البنك المركزي المصري، (2020)، "النشرة الاحصائية الشهرية"، قطاع البحوث الاقتصادية.

يتضح من الجدول السابق أن:

صادرات الدولة من المنسوجات خلال الفترة من 2010 حتى 2020، حيث وصل إجمالي الصادرات عام 2010 إلى 1662.3 مليون دولار وارتفعت قيمتها عام 2011 لتصل إلى 2216.5 مليون دولار وانخفضت قيمتها عام 2012 لتصل إلى 1895.2 مليون دولار ثم ارتفعت عام 2013 لتصل إلى 2037.7 مليون دولار ثم انخفضت مرة أخرى لتصل قيمتها إلى 1969.8 مليون دولار عام 2014 وعاودت الارتفاع فى عام 2015 لتصل قيمتها إلى 1980.9 مليون دولار ثم انخفضت مرة أخرى فى عام 2016 لتصل إلى 1731.1 مليون دولار ثم ارتفعت مرة أخرى وحققت زيادات، حيث ارتفعت فى عام 2017 لتحقق 1853.7 ثم عاودت الارتفاع فى عام 2018 لتصل إلى 2118.9 ثم ارتفعت مرة أخرى فى عام 2019 محققة 2198 ثم واصلت الارتفاع لتصل 2214 فى عام 2020.

مما يدل على الأهمية النسبية لصادرات المنسوجات في الاقتصاد المصرى.

ج-دراسة التوزيع الجغرافى لصادرات المنسوجات المصرية:

فيما يلى تحليل لبيانات صادرات المنسوجات المصرية للأسواق الخارجية مقسمة جغرافياً فى الفترة ما بين 2010-2020 ، ومن خلاله توضح الباحثة أهم الأسواق المستوردة للمنسوجات المصرية.

جدول رقم (5)
صادرات المنسوجات المصرية للأسواق الخارجية
في الفترة من عام 2010 إلى عام 2020

القيمة بالمليون دولار

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الاتحاد الأوروبى	184.5	221.9	218.3	230.4	185.6	191.5	177.9	211.6	242.7	242	253.2
دول أوروبية أخرى	71.6	107	75.2	157.8	158.8	180.5	152.3	159.9	212.4	183.7	184.1
الولايات المتحدة الأمريكية	114	141	132.8	204.7	244.9	224.3	197.2	205	222.2	302.2	307.3
الدول العربية	49.3	45.7	50.5	94.5	67.8	65.9	83.1	93.6	94	117.8	118.1
الدول الأسيوية	53.4	97.9	84	85	89.3	54.9	56.5	82.3	95.5	132.9	131.5
أخرون	11.3	14.5	15.3	10.2	14.7	18.9	16	18.8	28.7	24.2	25.6
الإجمالي	484.4	628	576.1	782.6	761.1	736	683	771.2	895.5	1002.8	1019.8

يوضح الجدول السابق:

قيمة الصادرات المصرية من المنسوجات للأسواق الخارجية خلال الفترة ما بين 2010–2020، حيث وصلت قيمة الصادرات عام 2010 إلى 484.1 مليون دولار وارتفعت عام 2011 لتصل إلى 628 مليون دولار ثم انخفضت عام 2012 ووصلت إلى 576.1 مليون دولار ثم عاودت الارتفاع عام 2013 لتصل قيمتها إلى 782.6 مليون دولار ثم انخفضت مرة أخرى عام 2014 وكانت قيمتها 761.1 مليون دولار ثم استمرت فى الانخفاض حتى وصلت قيمتها 736 مليون دولار عام 2015 وانخفضت مرة أخرى عام 2016 ووصلت قيمتها إلى 683 مليون دولار، ثم بدأت فى الارتفاع مرة أخرى عام 2017 حتى وصلت قيمتها إلى 771.2 مليون دولار ثم ارتفعت مرة أخرى إلى 895.5 مليون دولار فى عام 2018 ثم استمرت فى الارتفاع فى عام 2019 لتصل إلى 1002.8 مليون دولار ثم ارتفعت مرة أخرى إلى 1019.8 مليون دولار عام 2020 .

كانت من أهم الأسواق الخارجية لصادرات المنسوجات المصرية الاتحاد الأوروبى تليه الولايات المتحدة الأمريكية ثم الدول الأوروبية الأخرى تليها الدول الأسيوية ثم الدول العربية وأخيراً الدول الأخرى، مما يدل على أهمية المنسوجات المصرية حيث أنها تصدر إلي شتى بقاع العالم وأكبر المستوردين لها أسواق هامة جداً كالاتحاد الأوروبى و الولايات المتحدة الأمريكية.

د-دراسة إجمالى عدد العاملين بقطاع المنسوجات في مصر بالنسبة لباقى القطاعات الأخرى:

تعتمد صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة على التكنولوجيا البسيطة، هذا بالإضافة إلى حجم الانتاج ومساهمتها فى القيمة المضافة، ومن ثم تزداد أهمية هذه الصناعة في كونها صناعة كثيفة العمالة حيث تستوعب عدداً كبيراً من العمال في بعض الدول العربية وخاصة مصر.

وفيما يلي توضيح عدد العاملين بصناعة المنسوجات فى الفترة ما بين 2010 حتى 2020.

جدول رقم (6)

إجمالى عدد العاملين بصناعة المنسوجات مقارنة بإجمالى العاملين بالقطاعات الاقتصادية المختلفة

في الفترة ما بين 2010 حتى 2020

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد العاملين	89509	117834	204423	203121	197801	189322	167657	106992	107178	104549	105201
إجمالي العاملين بالأنشطة الاقتصادية	193038	257684	563109	586271	570689	508103	454433	222424	309889	291946	307429

يتضح من الجدول السابق أن:

صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة من أهم الصناعات الداعمة لمقاومة البطالة حيث تحتل المرتبة الثانية من حيث أعداد العاملين مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى وذلك خلال الفترة ما بين 2010 حتى 2020، حيث جاءت نسبة العاملين بالصناعة من إجمالى العاملين بالقطاعات الأخرى فى عام 2010 وصلت النسبة إلى 46.37% من إجمالى العاملين بالأنشطة الاقتصادية ثم انخفضت عام 2011 إلى 45.73% ثم عاودت الانخفاض عام 2012 ووصلت النسبة إلى 36.30% من إجمالى العاملين بالأنشطة الاقتصادية المصرية ثم واصلت الانخفاض عام 2013 ووصلت النسبة إلى 34.65% ثم ارتفعت ارتفاع طفيف ووصلت إلى 34.66% من اجمالى العاملين بكافة القطاعات عام 2014 ثم بدأت فى الارتفاع مرة أخرى ووصلت فى عام 2015 إلى 37.26% ثم انخفضت مرة أخرى لتصل فى عام 2016 إلى 36.89% ثم قفزت وارتفعت فى عام 2017 إلى ما يقرب من نصف القوة العاملة فى كافة القطاعات حيث وصلت 48.10% ثم بدأت فى الانخفاض مرة أخرى حيث وصلت فى عام 2018 إلى34.59% وارتفعت مرة أخرى عام 2019 لتصل إلى 35.81% وانخفضت طفيفاً عام 2020 لتصل النسبة إلى 34.22% من إجمالى عدد العاملين فى القطاعات الاقتصادية المصرية، مما يعكس أهمية صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة وأنها من الصناعات كثيفة العمالة ولذلك فهى تتمتع بأهمية نسبية في استيعاب عدد كبير من العمالة والمساعدة في تقليل معدلات البطالة.

عاشراً:النتائج:

من خلال البحث والتحليلات السابقة توصل البحث إلى مجموعة النتائج التالية:

1- تبين أنه خلال عام 2016 وضحت مشكلة عدم الالتزام بالاشتراطات البيئية الدولية فى قطاع المنسوجات المصرية، مما كان له دور سلبى فى تقويض القدرة التنافسية للصادرات وانخفضت بشكل ملحوظ، مما دعى الى النظر فى الصناعة فوجد أن عدد العاملين كبير وعلى الرغم من ذلك هناك مشكلات فى الجودة والالتزام بالاشتراطات الدولية، فكان التوجه إلى استخدام تكنولوجيا أكثر تقدماً مما يزيد من جودة المنتجات وتساعد فى الالتزام بالاشتراطات البيئية الدولية، مما ساهم فى زيادة الصادرات مرة أخرى

تصاعدياً من عام 2017 إلى عام 2020 وساهم فى دعم القدرة التنافسية لصادرات قطاع المنسوجات المصرى، ولكن هذا كان له دور سلبى فى تقليل عدد العاملين بالصناعة بدءاً من عام 2017 حتى عام 2020 .

2- علي الرغم من أن الدولة أختارت أن تتخذ طريق إحلال المعدات بدلاً من العنصر البشري، لكي تتمكن من الوفاء بالاشتراطات البيئية الدولية في صناعة المنسوجات لتزيد من صادراتها، وما ترتب على ذلك من خسارة نسبة من الأيدى العاملة العاملة والدولة بها مشكلة بطالة، لكن ذلك كان له عائد وهدف أقوي وهو نجاح الدولة في زيادة صادرات المنسوجات مما ساهم في تحسين الميزان التجاري وزيادة تدفقات النقد الأجنبي.

3- تزايد الاهتمام بطبيعة العلاقة بين المعايير البيئية والقدرة التنافسية لصادرات المنسوجات المصرية بعد أن برزت المعايير البيئية كأحد الضغوط الحديثة الموجهة نحو تدفق الصادرات في الأسواق العالمية .

4- إن زيادة القدرة التنافسية والنفاذ إلى الأسواق يتطلبان الاهتمام بمتطلبات التنمية ونقل التكنولوجيا المناسبة وتطبيق المعايير البيئية والحفاظ على البيئة وحمايتها .

5- تعاني العديد من الدول النامية – ومن بينها مصر– من تعطل طاقاتها الإنتاجية وفقدانها للميزة النسبية الناجمة عن وفرة المواد الخام والأيدي العاملة الرخيصة بسبب تدني مستوى الوعي البيئي وضعف الهياكل الإنتاجية وعدم القدرة على التخلي عن التكنولوجيا القديمة وبناء القدرات الفنية والإدارية اللازمة للنهوض بقطاع المنسوجات المصرية .

6- إن الإدارة البيئية الرشيدة هي الإدارة التي تضع مكونات البيئة ومعطياتها والمحافظة عليها هدفاً استراتيجياً في إدارة منظومة العلاقة بين عناصر البيئة وبين طموحات التنمية بما يحقق التوازن بينها .

7- إن المعايير البيئية وما يرتبط بها من ضوابط واشتراطات تعد إحدى مقومات القدرة التنافسية لصادرات المنسوجات المصرية في الاقتصادات المتقدمة والنامية .

8- أصبحت المواصفات البيئية شرطا أساسيا للقبول العالمي لصادرات الدولة.

9- يوجد دور للالتزام بالاشتراطات البيئية الدولية فى تحسين القدرة التنافسية لصادرات المنسوجات المصرية.

حادى عشر: التوصيات:

1- يجب علي الدولة بجميع مؤسساتها وبالتحديد وزارة المالية الأخذ في الاعتبار عند فرض الاستقطاعات الحكومية من ضرائب ورسوم أخري على الصناعات، ضرورة النظر بشكل مختلف لقطاع المنسوجات والملابس المصري لما له من تأثير واضح بالاقتصاد المصري ككل، حيث تعتبر هذه الصناعة من الصناعات المصرية المتكاملة بدءاً من زراعة القطن حتي عمليات انتاجه وتصنيعه وبالتالي يجب دعمه بشتي الطرق، ولذا يجب مراجعة الأعباء الضريبية والرسوم الكثيرة التي تتكبدها.

2- تفعيل دور هيئة تنمية الصادرات المصرية بشكل أكبر من الوضع الحالي مع عقد لقاءات مع مصدرين المنسوجات المصرية للتعرف على المشكلات التي تواجههم أثناء تصدير منتجاتهم للأسواق الدولية.

3- العمل على جعل الموافقات البيئية المؤقتة اللازمة لتشغيل المصانع والتي تصدر عن وزارة البيئة موافقات دائمة وليست مؤقتة.

4- ضرورة اعتماد الشفافية والمهنية العالية في وضع المعايير البيئية لتحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها والحيلولة دون استخدامها كعوائق غير جمركية أمام تدفق التجارة الخارجية.

5- توجيه السياسات الحكومية نحو النهوض بالطاقات الابتكارية والبنى التحتية والتكنولوجيا والعمل على الارتقاء بقدرات رأس المال البشري لتحقيق نتائج ايجابية في تحسين القدرة التنافسية.

6- ضرورة تدخل الدولة بالشكل الذي ينظم آلية السوق ويحفز القطاع الخاص على إدماج البعد البيئي في رسم السياسات الإنتاجية.

7- ضرورة إشراك المنظمات غير الحكومية المهتمة بالشأن البيئي والتجاري في الأخذ بزمام المبادرة لتوفير المعلومات عن المعايير البيئية العالمية واتاحتها للمنتجين لاسيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

8- إقرار سياسة بيئية متناسقة ترتكز على منهجية واضحة وتضع في اعتبارها الأهداف الاقتصادية وخطط التنمية المستدامة.

9- ضرورة إدخال الثقافة البيئية لدى المسئولين عن تخطيط السياسات التصديرية واتخاذ القرار الاقتصادي.

10- العمل على إدخال البعد البيئي في سياسات التصدير، وذلك لزيادة القدرة التنافسية من جهة، وتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى.

11- توحيد التشريعات المختلفة التي تتصدى لموضوع حماية البيئة بحيث يتم تلافي أي تناقض أو تضارب بينها.

قائمة المراجع والمصادر:

1. أبوزيد، محمود بغدادي. 2020، "**الأثار الاقتصادية لاتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة(QIZ) على محصول القطن المصرى**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الزراعة – جامعة أسيوط.
2. إسماعيل، أحمد دسوقي. 2001 ، "**نظم الإدارة البيئية للحد من التلوث الصناعى في جمهورية مصر العربية – دراسة حالة قطاع المنسوجات**"، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.
3. البلتاجي، ولاء عبدالله. 2013 ، "**القدرة التنافسية للصناعة النسيجية القطنية في مصر بين النظرية**

والتطبيق"، المجلد 37، العدد 4، كلية التجارة – جامعة المنصورة.

4. البنك المركزي المصري، (2020)، "**النشرة الاحصائية الشهرية**"، قطاع البحوث الاقتصادية.
5. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (سنوات مختلفة)، "كتاب الاحصاء السنوى"، توظف وأجور.
6. اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربى أسيا (الاسكوا)، 2005 ، "**المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية**"، الأمم المتحدة، نيويورك.
7. جريش، أحمد منصور. 2017، "**أثر تطبيق معايير الجودة البيئية على القدرة التنافسية للصادرات الزراعية**"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس.
8. خليل، نبيل مرسي، (1996)، "**الميزة التنافسية في مجال الأعمال**"، الدار الجامعية، بيروت.
9. ديب، كمال. 2009 ، "**دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (مدخل بيئى)**"، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وبنوك – جامعة الجزائر.

10. طارق، نوير.2002، "**دور الحكومة الداعم للتنافسية: حالة مصر**"، (World economic forum)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
11. عبدالخالق، السيد أحمد. 2000 ، "**السياسات البيئية والتجارة الدولية – دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية**"، دار النهضة العربية، القاهرة.
12. عدنان، وديع محمد. 2003 ، " **القدرة التنافسية وقياسها** "، المعهد العربي للتخطيط ، العدد الرابع والعشرون، السنة الثانية، الكويت.
13. محمد، أيمن صفوت. 2019 ، "**دراسة اقتصادية لمنظومة القطن المصرى**"، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الزراعة – جامعة أسيوط.
14. محمود، ظافر محمد. 2015، "**القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية**"، رسالة دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد، سوريا.
15. مخيمر، عبدالعزيز. 1996 ، "**دور المنظمات الدولية في حماية البيئة**"، الطبعة الأولي، دار النهضة العربية، القاهرة.

16. مصطفي، محمد سمير. 2017، "**المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، المجلد 14، العدد 40، القاهرة.

المراجع الأجنبية

1. Hao Ma, (2004), **«Toward Global Competitive Advantage Creation, Competition, Cooperation, and Co-Option»**, Management Decision, V.42, N.7.
2. Sabadie, J. A., & Johansen, J. (2010), **«How do national economic competitiveness indices view human capital? »,** European Journal of Education, 45(2), 236-258.
3. OECD, (1999), **«Process and Production method's conceptual framework and consideration on use of PPM based trade measures»**, WWW.Olis.Oesd.org.